

وبناء على ذلك يمكن إرجاع الثلاثي إلى أصلين ثنائيين سواء دخل في تركيبهما النحت أم الترخيم لتكوين ذلك الثلاثي .

ثانياً: وإذا لم يكن لكل من الأصلين الثنائيين معنى، فلا يخلو:

أ - أن يكون لأحدهما معنى، فإن كان كذلك، فأحد الأصلين فِعْلٌ والآخر حرف حصلت زيادته اعتباطاً، نحو: (لَهَبٌ) وهو فعل ماضٍ يمكن إرجاعه إلى الأصل الثنائي (هَبٌ) وفيه معنى الانطلاق، زيد عليه حرف اللام في أوله فصار (لَهَبٌ).

ب - وإذا لم يكن لأيٍ من الأصلين معنى في نفسه، كأن لا يكون اسماً ولا فعلاً فلا يخلو أن يكون حرفاً، وربما كان اسماً أو فعلاً في أصل وضعه ولم يُعَدِّ مُمَيَّزاً الآن، نحو: (مال) بمعنى المقتنيات فلا يخطر لأحد إلا أنها أصل مستقل، ويقطع بصحة تركيبها من (ما) الموصولة ولام الاضافة يدل على ذلك قولهم: (مالك) الذي لك أي مقتنياتك، وكأنما (ما) الموصولة منفصلة عن الجار والمجرور (لك) ونتيجة لكثرة الاستعمال أصبحتا كأنهما كلمة واحدة ذات دلالة معينة وهي: مقتنياتك.

وبمرور الزمن انحصر استعمال لفظة (مال) العربية هذه للدلالة على

النقود.^(٤)

٣ - إن جعل الأصول الثنائية أساس بعض اللغات الأخرى وأصل كلماتها كالاتينية - مثلاً - جاء مؤيداً لكون الثنائي في العربية هو أساس كلماتها؛ وذلك لأن وضع الكلمة عند الطرفين أي في اللغتين اللاتينية والعربية مبنى على محاكاة الطبيعة، وعلى الهجاء الواحد غالباً أو الهجائين فقط. ومن الأمثلة العربية على ذلك، الفعل الماضي (رَدَّ) فأصله الثنائي (رَدَّ) وهو في اللاتينية REDDER أما ERE فإنه يأتي تذيلاً لكثير من أفعالهم في اللاتينية.

(٤) الفلسفة اللغوية ١٠٢-١٠٦.